

**المؤتمر السنوي الثالث للمنظمة العربية للقانون الدستوري**

**آليات انفاذ وحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية**

**كلمة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**الجامعة اللبنانية**

**الدكتور كميل حبيب**

**16-17 تشرين الاول 2014**

**معالي رئيس الجامعة اللبنانية د. عدنان السيّد حسين المحترم**

**الاستاذ زيد العلي، المسؤول عن البرنامج الدستوري في المؤسسة العربية للديمقراطية والانتخابات**

**الزملاء الافاضل، الطلبة الاعزاء**

**ايها الحضور الكريم**

ليس غريباً ان تستضيف كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية المؤتمر السنوي الثالث للمنظمة العربية للقانون الدستوري، والذي جاء تحت عنوان : **"آليات انفاذ وحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.**

حسناً فعلتم، ايها الاخوة، باختياركم بيروت لإقامة هذا المؤتمر، بيروت أم الشرائع، التي ارتبط اسمها بكلية الحقوق، الكلية الكيانية الضنينة على قيم الحق والخير والجمال.

اهلاً بكم، ايها الاشقاء، في هذه المساحة من الحرية التي اسمها لبنان، الذي تظلله اغصان الأرز الأبدية. لبنان الذي التزم ابناؤه القضايا العربية على تعددها دون ان يضيعوا بوصلة الاتجاه نحو فلسطين، الارض المقدسة.

**فلا ربيع عربي من دون فلسطين، ولا ربيع عربي مزهر ومثمر من دون لبنان.**

* فقوانين الطوارىء
* والاستئثار بالسلطة والثروة
* والاقتصاد الريعي
* والفساد المتفشي
* وتركيبة البرلمانات المعلبة
* والدور الخجول الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني

كلها عقبات يجب العمل على تذليلها قبل الانتقال الى حكم ديمقراطي يضع في اولى اولوياته حماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجموع المواطنين، اي الشعب.

فأين آليات تطبيق الدساتير في ظل حكم استبدادي استنبط الاذلال وهدر الكرامة الانسانية؟

أين مصلحة الدولة العليا عندما نلحظ دول تصدر دساتيرها بمنحة من الحاكم وبموجب ارادته؟

أين الاستقرار السياسي عندما يتم التغاضي عن مبدأ فصل السلطات مع طغيان السلطة التنفيذية على اعمال السلطتين التشريعية والقضائية، مع تركيز فاضح على دور "الحاكم الملهم" في ادارة العملية السياسية؟

خلاصة القول ان اكثر البلدان العربية تحكم بدساتير غير مكتوبة، اما الدساتير المكتوبة فغير مطبقة. وهذا ما يفسّر الفجوة بين النصوص الدستورية وممارسة التمييز ضد بعض الفئات الاجتماعية والاقليات. واسمحوا لي في هذا السياق ان اتساءل مرة اخرى عن التسامح الذي تبديه الدساتير تجاه الحريات العامة مثل حرية الاعتقاد والعمل والتنقل والملكية الفردية، وما تفرضه تلك الدساتير من تقييد للحريات ذات الطابع السياسي؟

**ايها الاصدقاء،**

الى ذلك، لا بدّ من دراسة الاسباب التي أودت بالبلدان العربية الى هذا النمط من التخلّف السياسي. ففي كتابه، **لبنان والدولة المرجوة**، الصادر عن دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، كتب معالي رئيس الجامعة **د. عدنان السيّد حسين**، ما يلي:

 “**التحلل من الاخلاق يقود الى غلبة القوة على الحق، والى طغيان المادية على الانسانية. انه نوع من السباق الى الظلم والاستبداد والغلبة...”**(ص 72).

على ذلك، يتابع معالي الرئيس، "**نؤمن بارتباط السياسة بالاخلاق. ونعتقد بأن ابتعاد السياسة عن الاخلاق، يعني تحويلها الى ممارسات قهرية وعنيفة، او الى منفعة على حساب مصالح الناس، او استئثار مدان بموارد الشعب ونزواته".** (ص. 72).

إن ابتعاد السياسة عن الاخلاق يفسّر مغامرة الثوار بمصير الدولة عبر التلويح بإعادة النظر بكل اساساتها المدنية... وكأن الدولة ولدت مع الثورة، لا تاريخ لها. اين الاخلاق عندما تسرق السلطة الجديدة الثورة؟ انها قسمة مريبة بين المنتصرين في الثورة، والمنتصرين في الاقتراع. أين الاخلاق عندما تنسى الثورة وطنيتها، فتستنجد بالاجنبي متوسلة سلاحه كي ينوب عنها في تغيير النظام. وهل الاحتلال الاجنبي اهون من الاستبداد الداخلي. وما طبيعة سلطة على انقاض؟

أما الحل فيكون بالعمل على انشاد دولة المواطنة. دولة المواطنة في فكر كلية الحقوق تعني:

1. دولة جميع المواطنين
2. دولة تعزز الشعور بالانتماء
3. دولة المشاركة السياسية
4. دولة الرعاية الاجتماعية
5. دولة الانتاج والنمو
6. دولة التعددية السياسية

**وختاماً، ان العلاقة الجدلية بين فكرة الدولة وفكرة المواطنة يجب تكريسها في الممارسة من خلال الارتقاء في الثقافة والقانون.**

**أيها السادة**

أجدد ترحيبي بكم، متمنياً لهذا المؤتمر النجاح في ادارة العصف الذهني والولوج الى توصيات ترتقي لتأسيس مفهوم الدولة القائم على مبادىء العدالة والمساواة والحرية والسلام.